

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١

المساعدات الدولية للجميع في سوريا: العمل من خلال جهات وسيطة سورية موثوقة

توصيات بشأن إيصال المساعدات في سوريا

مقدمة

انطلاقاً مما رأته مجموعة موارد سوريا من تفاقم التلاعب بالمساعدات الدولية وتسييسها وتحولها عن مسارها في سياق نزاع يستمرّ منذ عقد من الزمن في سوريا، بالإضافة إلى الخطر الذي يشكّله هذا الأمر على عملية التعافي وإعادة الإعمار المستقبلية، اقترحت المجموعة أن يتم إسناد مساهمات الجهات المانحة الدولية إلى مشروطة قائمة على حقوق الانسان سواء استمر ربط مساعدات إعادة الإعمار بالانتقال السياسي أو لا. فقد قدمت المجموعة ورقة مناقشة بعنوان **المساعدات الدولية للجميع في سوريا (٢٠٢٠)**، واقترحت فيها أن يقدم المجتمع الدولي مساعدات مواءمة لواقع سوريا المتعدّد الأوجه وذلك من خلال تجنب القنوات الإشكالية لتوصيل المساعدات، العمل على نطاق محليّ وصغير ومن ثم التدرج (أي التركيز على المستوى المحليّ وعلى المشاريع الصغيرة وتوسيع نطاق وحجم العمل بشكل تدريجي ما أمكن)، والاعتماد على جهات وسيطة سورية موثوقة، والتأكد من وجود عمليات مراقبة دقيقة وإعادة تفعيل دور القطاع الخاصّ.

ثم أصدرت مجموعة موارد سوريا عدة أوراق مختصرة تتضمن مقترحات سياسات عن هذه التوصيات ومنها هذه الورقة الحالية^١ التي تهدف إلى تسليط الضوء على أهمية استخدام جهات وسيطة سورية موثوقة في عملية تقديم عادل وغير فاسد للمساعدات لسوريا. تركز هذه الورقة من جهة على التجربة التي راكمتها مجموعة موارد سوريا في مجال مساهمات الجهات المانحة الدولية على مرّ السنوات العشر المنصرمة ومن جهة أخرى على مشاورات مع عدد من الخبراء، القيادات المجتمعية المحلية، والناشطين في مجالات العمل الإنساني وأنشطة التعافي في سوريا؛ وتخلص لمقترح مفاده أنّ الابتعاد في حالة سوريا عن النماذج التقليدية لتقديم المساعدات الإنسانية والمساعدات في مجالات التعافي والتنمية من شأنه أن يساهم في بناء سلام أكثر استدامةً.

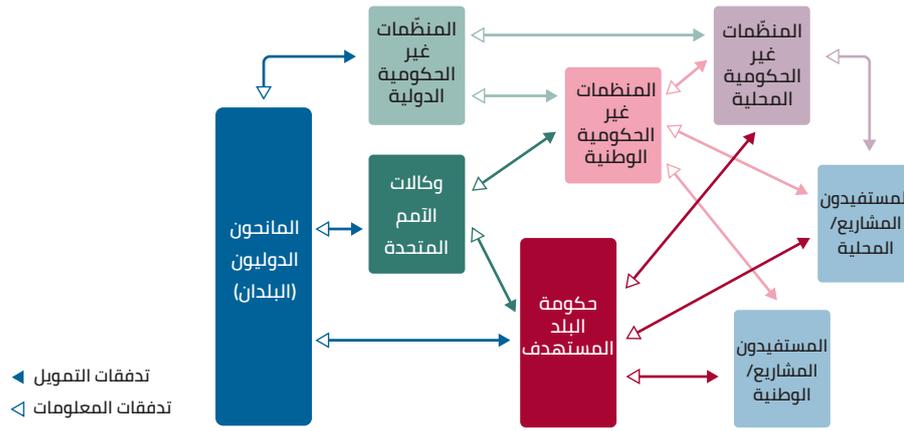
١. تستخدم المجموعة عبارة "المشروطة القائمة على حقوق الإنسان" للدلالة على شرط مقترح مفاده أن تقوم المساعدات الدولية في سوريا بدعم حقوق الإنسان وحمايتها، وتعزيز الظروف المؤدية إلى سلام مستدام، وحماية المصالح على المستوى الوطني وعلى مستوى المناطق/الأقاليم داخل سوريا حالياً ومستقبلاً.

٢. تشمل الأوراق السياسية الأخرى "المساعدات الدولية للجميع في سوريا: العمل على نطاق محليّ وصغير ومن ثم التدرج"، و"المساعدات الدولية للجميع في سوريا: اختيار القنوات غير الإشكالية".

لماذا جهات وسيطة سورية ؟

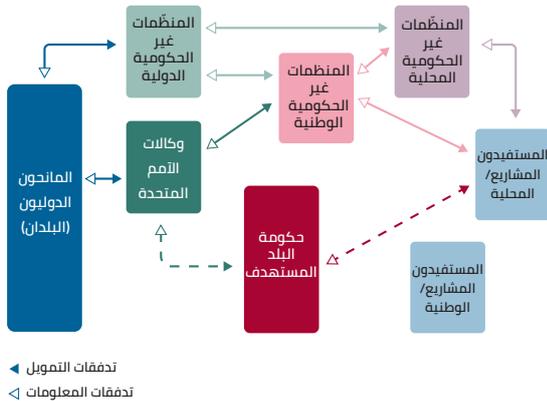
تتطلب ركيزتان من أهم ركائز الإطار السياساتي الذي اقترحته مجموعة موارد سوريا- وهما من جهة، العمل على نطاق محلي وصغير ومن ثم التدرج، ومن جهة ثانية، تجنب العمل مع القنوات الإشكالية - من المجتمع الدولي إعادة النظر في بنية آلياته التمويلية عند تقديم المساعدات، يمكن وصف النموذج التقليدي لتوزيع المساعدات غير الإنسانية على أنه تدفق محدد للموارد المالية وكذلك للمعلومات بين الجهات المانحة، الحكومة، وكالات الأمم المتحدة، المنظمات الدولية غير الحكومية، المنظمات الوطنية والمحلية، وأخيراً الجهات المستفيدة. يعكس الشكل أدناه أهم تدفقات التمويل والمعلومات (كتقييم الاحتياجات، المراقبة، التقارير) بين الفاعلين الرئيسيين وقد تم فيه تبسيط التوصيف بعدم إظهار التدفقات الإضافية الأقل حجماً في المساعدات الدولية كالمندحة التنموية المباشرة إلى المنظمات الوطنية غير الحكومية.

النموذج التقليدي لإيصال المساعدة

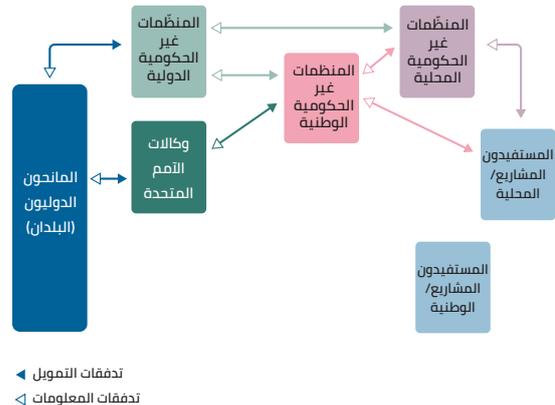


في الحالة السورية، أثر عاملان أساسيان على تطبيق هذا النموذج على أرض الواقع: أولاً، البلد مقسّم وفيه مناطق خارج سيطرة الحكومة المركزية؛ وثانياً، تم عزل الحكومة السورية على الساحة الدولية، مما حدّ من وصولها إلى المساعدات الدولية.

سوريا: المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة

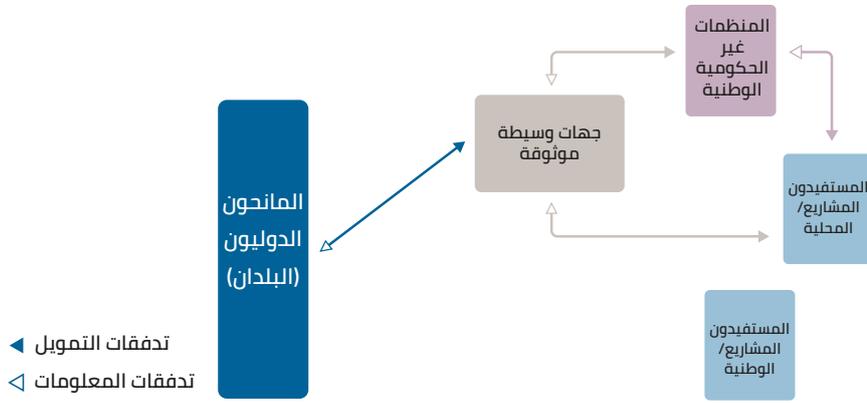


سوريا: المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة



يتطلب الإطار السياسي المقترح من مجموعة موارد سوريا للتركيز على المستوى المحلي والصغير والبناء عليه بشكل تصاعدي، ولتجنب العمل مع القنوات الإشكالية لتوصيل المساعدات، إدارة فعالة لعدد كبير من المعنيين الصغيري الحجم، الأمر الذي يشكل تحدياً حقيقياً لا سيما أن الجهات المانحة بعيدة الوصول عن الفاعلين والواقع المحليين. ويزيد سياق النزاع من التحديات الكامنة حيث قد تساهم المساعدات الدولية بشكل غير مقصود في انتشار الفساد الفاحش، تمكين مجرمي الحرب، تطوير اقتصاد الحرب وحتى في تكريس الانقسامات أو نسف السلام، كما جرى ذلك في تجارب ماضية. **يشكل استخدام جهات وسيطة من البلد المستهدف وموثوقة حلاً جيداً لمشاكل إساءة استخدام المساعدات هذه،** فهكذا جهات وسيطة قادرة على أن تكون صلة وصل بين الجهات المانحة والمجتمعات المحلية.

النموذج البديل المقترح للمساعدات (غير الإنسانية)



وفي السياق الحالي، **يجب أن تكون هذه الجهات الوسيطة (١) سورية** تملك المستوى اللازم من العلاقات والمعرفة للتمكن من التعامل والتصرف المناسب ضمن البيئات المحلية المعقدة؛ و**(٢) موثوقة على حدّ سواء من المجتمعات المحلية المعنية داخل سوريا ومن الجهات المانحة** فيما يتعلّق بالتزامها بحقوق الانسان والسلام المستدام وبعدم تعريض المصالح الوطنية السورية للخطر.

تحديد الجهات الوسيطة المناسبة

أولاً، يجب تحديد الأدوار التي ستلعبها هذه الجهات الوسيطة والانطلاق منها لتحديد الفاعلين المناسبين.

في المقاربة التي تقترحها مجموعة موارد سوريا، تتضمن أدوار الجهات الوسيطة ما يلي :

- جمع المعلومات الموثوقة والتحقق من المصادر (بما في رصده الاحتياجات والمعنيين وجمع البيانات بشكل موضوعي غير منحاز).
- التحقق من القنوات المختلفة (إن كانت أشخاص أو منظمات أو شركات) وتحديد درجة اشكالياتها أو تحديد نوع الشروط الواجب توفرها أو اتباعها للانخراط المقبول مع بعض القنوات الاشكالية.
- المشاركة الفاعلة في تصميم البرامج والمشاريع.
- نقل الأموال إلى الشركاء المحليين في حال عدم إمكانية تمويلهم بشكل مباشر.
- إدارة البرامج والمشاريع ومراقبة تنفيذها، بما في ذلك مراقبة احترامها للمشروطة القائمة على حقوق الانسان في كل مراحلها البرمجية (منذ نشأة فكرتها ثم تصميمها، ثم تنفيذها وصولاً إلى المراقبة والتقييم).

ثم يجب أن تكون هناك معايير واضحة للاختيار من بين بنى وسيطة قائمة حالياً أو للمساعدة على إنشاء بنى جديدة إذا دعت الحاجة، إذ يُفترض بالجهات الوسيطة السورية أن تحقق جميع النقاط التالية:

- تملك قناعة ذاتية بالمشروطة القائمة على حقوق الانسان ولديها آليات تضمن الالتزام المتواصل بها.
- لديها معرفة ووصول إلى أشخاص ومعلومات من مناطق مختلفة من سوريا، وبالتالي الإلمام بالواقع المتعدّد الأوجه في سوريا.
- تتمتع بثقة المجتمعات المحليّة، بما فيه بسبب احترامها لمبادئ حقوق الانسان والشفافية والانصاف.
- تتمتع بثقة الجهات المانحة، بما فيه بسبب توفر لديها، أو عملها الجاري على تطوير، القدرة على الالتزام بالقواعد التي وضعتها الجهات المانحة فيما يتعلّق بالشفافية والمساءلة وإدارة البرامج.

توجد حالياً بعض الأمثلة عن هكذا جهات ولكنّها إما تعمل على نطاق صغير أو تحتاج إلى تطوير بنوي (مثلاً: صندوق الائتمان لإعادة إعمار سوريا ووحدة تنسيق الدعم). كما يمكن إنشاء نماذج جديدة بالاستناد إلى أمثلة أخرى فاعلة حالياً ولكن غير سورية كإنشاء تجمعات قطاعية و/أو مناطقية مشكّلة حصراً من منظمات أو شركات سورية موثوقة بآليات عمل مشابهة للمجموعات القطاعية الموجودة حالياً والتابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

لكن ستكون هناك حاجة لإنشاء نماذج أخرى تتطلب حلولاً ابتكارية كتشكيل "خزان" معرفي عبر الإنترنت من سوريين موثوقين للتحقق من الجهات الوسيطة؛ أو تشكيل مجموعات على الانترنت لممثّلين إقليميين/ محليين موثوقين قادرين على المصادقة على "الاتفاقيات" الممكنة والمقبولة مع أي فاعل محلي إشكالي؛ أو مجموعات من خبراء موثوقين يقررون مدى تطابق المشاريع المقترحة مع المصالح

الإقليمية/الوطنية الحالية والمستقبلية؛ أو آليات "تصديق" للمنظمات الموثوق بها؛ أو شبكة آمنة للتواصل الافتراضي مع عدد من المراقبين "السريين" الموثوقين المنتشرين داخل سوريا. كما يمكن التفكير بابتكار آخر مرتبط بإنشاء آلية حوالات مالية مخصّصة وموثوقة ومراقبة بشكل جيّد كقناة آمنة تمر عبرها كافة التدفقات المالية الرسمية، وتسمح للقطاع الخاص ولأفراد الجاليات السورية في الخارج وللمنظمات غير الحكومية السورية الموثوقة - وكلها جهات لا تتمكن حالياً من إرسال المساعدات بسبب القيود والتعقيدات المالية - بتحويل المساعدات المالية إلى سوريا.

لقد أظهرت تجارب في سياقات أخرى لبلدان في مراحل ما بعد النزاع، والتي إما بقي فيها السلم الأهلي هشاً أو التي ظهر فيها أن التعاون مع المؤسسات المركزية لم يثمر في تحقيق النتائج المرجوة، أهمية الاستفادة من جهات وسيطة من البلدان المعنية (مثلاً: إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار الخاص بلبنان).

الجهات الوسيطة المحليّة في إيرلندا الشمالية: نموذج مقارنة؟

بعد بدء عملية السلام في العام ١٩٩٥، أوكل برنامج الدعم الخاص للسلام والمصالحة المنفّذ من الاتحاد الأوروبي إدارة برنامج تمويل واسع النطاق إلى مجموعة من بنى تمويل وسيطة مدارة من المجتمع المدني والتي عملت على أسس متفق عليها حول بناء السلام وإعادة الإعمار. تشكّلت لجان لهذه البنى من ممثلين من المجتمعات المحليّة وعملت بناء على معايير واضحة مرفقة بآلية محددة لضمان الشفافية. بموازاة ذلك، استفادت إيرلندا الشمالية منذ عام ١٩٨٦ من صندوق أئتمان مستقلّ متعدّد المانحين (الصندوق الدولي لإيرلندا) ملتزم ببناء السلام على المستوى المحليّ.

أفكار ختامية

يتطلّب توفر العدد اللازم من البنى الوسيطة السورية الكفوءة والموثوقة قدرّاً من الوقت والجهد. يجب إذاً أن يبدأ أي جهد منظم ومنسّق لتقديم المساعدات الدولية بتمكين أو بإنشاء البنى المحليّة التي قد تصبح العمود الفقري للتعافي في سوريا - تعافي عادل ويشمل الجميع وليس لطرف واحد من النزاع. ولذلك، وقبل بدء برمجة لتقديم المساعدات غير الإنسانية، يجب أن يشكّل تحديد إنشاء وبناء قدرات هذه الجهات الوسيطة الخطوة الأولى. ويمكن بالتوازي معها تطوير برنامج اختباري مع جهة وسيطة سورية موثوقة أو أكثر لتقوم بمراقبة مدى التزام المساعدات الحالية بالمشروطة القائمة على حقوق الانسان.

لقد آن الأوان للإقرار بأنّ الحلول التقليدية المتبعة قد أثبتت عدم ملائمتها.

مجموعة موارد سوريا (SRG) هي مننفة مستقلة، متعددة الاختصاصات، وغير منتمية لأي كيان، مكوّنة من خبراء/خبيرات سوريين/ات بارزين/ات مقيمين/ات في سوريا، أو على صلة وثيقة بها، أو يشاركون/كن من خارجها بشكل فاعل في تقديم طول إبداعية وواقعية وملتزمة حول مستقبل إعادة إعمار سوريا بما فيه تمويل المساعدات الدولية. تسعى المجموعة إلى نشر رؤية سورية تنطلق من تقييم الواقع المحلي، وتوليد المقترحات والحلول المصمّمة محلياً، للمساعدة في رسم معالم نظام تقديم المساعدات الدولية لسوريا بدلاً من الاكتفاء برد الفعل عليه. تهدف المجموعة إلى جعل المساعدات الدولية تضمينية لكافة السوريين/ات، في ظل تشطي الواقع الديموغرافي والسياسي والاقتصادي والأمني في سوريا. تساند مؤسسة دعم الانتقال المتكامل (IFIT) مجموعة موارد سوريا من خلال تقديم الدعم التقني والخبرة الدولية بهدف ضمان ترويج أفكار المجموعة بفعالية.

أُنشئت **مؤسسة دعم الانتقال المتكامل (IFIT)** عام ٢٠١٢، وهي مننفة غير حكومية دولية مستقلة، تقدّم تحليلاً متكاملًا ومشورةً تقنيةً للفاعلين الوطنيين المعنيين بالمفاوضات والانتقالات في المجتمعات الهشة والمتأثرة بالنزاعات. دعمت المؤسسة المفاوضات والانتقال في بلدان مثل أفغانستان، وكولومبيا، والسلفادور، وغامبيا، وليبيا، ونيجيريا، وسوريا، وسريلانكا، والسودان، وتونس، وأوكرانيا، وفنزويلا، وزمبابواي.